ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (09)، عدد (02)، 2024، ص: 079-092

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

صندوق ضبط الايرادات الجزائري، أهميته في الاقلاع الاقتصادي وامكانية الاستغناء عنه دراسة تحليلية للفترة 2000-2022.

Algerian Fund for the Regulation of Receipts, its importance in economic take-off and the possibility of dispensing with it, an analytical study for the period 2000-2022.

بن يعقوب مروة، m.benyakoub@cu-elbayadh.dz ،[1*] **Benyakoub Maroua**

الياس الهناني فرح، faraheliaselhannani@yahoo.fr ،[2] **Elias elhannani Farah**

[1] طالبة دكتوراه، مخبر إدارة الابتكار و التسويق، بلعباس(الجزائر)، المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)

[2] أستاذة محاضرة أ، المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2023/04/26 **تاريخ القبول:** 2023/12/31 **تاريخ النشر:** 2024/01/18

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور وأهمية صندوق ضبط الايرادات الجزائري، في الاقلاع الاقتصادي والحد من تغيرات أسعار النفط.حيث يعتمد الصندوق على النفط كمورد رئيسي و هذا ما يضعه في دائرة الخطر بفعل تقلبات أسعار النفط و خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن دوره يكمن في تخفيض حجم المديونية وتغطية العجز الموازني وكونه يعاني من ضعف كبير في عدة مستويات وهذا راجع الى انخفاض التحويلات وارتفاع عمليات السحب من أصوله ما يحول دون القدرة على جعله مورد متجدد للايرادات بما يخدم الاقتصاد و الاقلاع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية

صندوق ضبط الايرادات، الإيرادات النفطية، الاقتصاد الجزائري، اقلاع اقتصادي.

تصنيف JEL: G20 ، H60

Abstract

The abstract of the study is in simplified Arabic 11 (the abstract should not exceed the limit of 200 words), where the content of the article is explained briefly, without going into details and justifications, in which the researcher clarifies the problem of the study, the method or methodology followed and the most important objectives which seeks to achieve them, in addition to highlighting the most important obtained results. The abstract of the study is in simplified Arabic 11 (the abstract should not exceed the limit of 200 words), where the content of the article is explained briefly, without going into details and justifications, in which the researcher clarifies the problem of the study, the method or methodology followed and the most important objectives which seeks to achieve them, in addition to highlighting the most important obtained results.

Keywords

the Fund for the Regulation of Receipts (FRR) -Algeria-, Returns Oil, Algerian economy, the economic take-off,

JEL Classification Codes : G20 ،H60

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: m.benyakoub@cu-elbayadh.dz

I. مقدمة:

صناديق الثروة السيادية لها مكانة هامة على في اقتصاديات الدول منذ عقود طويلة ، لكن ذاع صيتها بعد مقال للصحفي أندرو روزانوف بعنوان: (من يملك ثروة الأمم؟) اذ كان أول من أطلق عليهم هذه التسمية (ROZANOV، 2005) و عادت بذلك لتظهر في الساحة و ارتفعت وتيرة انشائها وتنوعت أهدافها عن ما كانت عليه في البداية ، وارتبط ذلك بتقلبات اسعار النفط التي سببت أزمات هزت اقتصاد البلدان وذلك كان وراء انشاء عدة صناديق سيادية في عدة بلدان لضرورة ادارة الفوائض النفطية والتخفيف من حدة الصدمات والجزائر بدورها حققت فوائض ماليّة معتبرة نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بم يفوق تقديرات قانون المالية السنوي ما دفع بالحكومة لتأسيس صندوق لضبط الإيرادات سنة 2000 لاستغلال هذا الفائض نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري الوثيق بقطاع المحروقات الذي يمثل 97% من اجمالي صادرات الاقتصاد الوطني، ما يجعله عرضة للصدمات بفعل تراجع أداء هذا القطاع بسبب انهيار أسعار النّفط.

وعلى ضوء ذلك فإن إشكالية بحثنا تتبلور حول الاجابة على التساؤل التالي:

إشكالية الدراسة :

ما مدى أهمية صندوق ضبط الايرادات الجزائري في تحقيق الاقلاع الاقتصادي وهل يمكن الاستغناء عنه؟

الأسئلة الفرعية:

ما هو صندوق ضبط الايرادات وما مدى أهميّته؟

هل يمكن الاستغناء عن صندوق ضبط الايرادات؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن صندوق ضبط الموارد الجزائري أداة فعالة للحد من الآثار التي تتبع تقلبات أسعار النفط وذو أهميه كبيرة في الاقلاع الاقتصادي ولا يمكن الاستغناء عنه.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية صندوق الثروة السيادي و كذلك الاستغلال الأمثل للفوائض النفطية في الجزائر، واثراء النقاش حوله خاصة في هاته الفترة التي تحتاج فيها الجزائر الى دعم الاقلاع الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

يهدف بحثنا هذا الى تسليط الضوء على مجموعة عناصر كالتّعرف على صندوق ضبط الموارد و دوره في خدمة الاقتصاد من خلال دراسة أداءه و تحليل أهم التطورات والتعديلات التي مر بها.

المنهج المتبع:

تم الاستعانة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحديد مختلف المفاهيم وإظهار البيانات والمعطيات وتحليلها بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و وزارة المالية، معهد صناديق الثروة السيادية (SWFI)

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الاشكالية المطروحة تم تحديد اطارين مكاني و زماني كالتالي:

الاطار المكاني :يتمثل في صندوق ضبط الايرادات.

الاطار الزماني :يتمثل في فترة الدراسة 2022/2000.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الوصول الى هدف الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث أقسام كالتالي

القسم الأول تضمن الاطار النظري للدراسة وذلك من خلال عرض الملامح الرئيسية لصندوق ضبط الموارد الجزائري أما القسم الثاني فتمثل في دراسة وتحليل وضعية صندوق ضبط الإيرادات منذ نشأته؛ وفي آخر قسم درسنا مدى أهمية صندوق ضبط الايرادات من عدمها.

II.الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.الدراسات السابقة:

- دراسة لبوفليح نبيل(2010): بعنوان"دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية(الواقع و الأفاق مع الاشارة– الى حالة الجزائر "تناولت تقييم صندوق ضبط الايرادات الجزائري و المقارنة بين تجربة الجزائر و النرويج و توصل الباحث الى مجموعة نتائج أهمها أن الصندوق يحتاج لاستثمار أصوله المالية ما يجعل الجزائر لتحقيق عوائد اضافية تقيها خطر تقلبات اسعار النفط ومن ثم تراجع الايرادات النفطية ، بما يضمن استقرار الموازنة العامة و تخفيض المديونية العمومية الداخلية و الخارجية و تمويل العجز الموازني، مع ضرورة تدارك نقاط الضعف التي يعاني منها الصندوق على غرار الحوكمة وغياب الشفافية وسوء التسيير.
- دراسة لبن عمارة دليلة و شريف طويل نور الدين بعنوان: "صندوق ضبط الايرادات الجزائري كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية لتقييم استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000 – 2017)"
- ركز الباحثان على تحديد مدى فعالية صندوق ضبط الايرادات الجزائري في حماية الميزانية و الاقتصاد الجزائري من تقلبات أسعار النفط ،من خلال الأهداف المرسومة له باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، توصلت الدراسة الى اعتماد الصندوق على عائدات النفط ما يجعله عرضة لعدة اختلالات نتيجة انخفاض الأسعار، التي لم يستطيع تدارك الصدمات الناجمة أو تحقيق الاستقرار وحماية الميزانية من التقلبات واقترحا ضرورة اللجوء الى استثمار أصوله وتعديل أهدافه و استخداماته لتحقيق الاستقرار الاقتصاد.
- دراسة نبيل بوفليح ومحمد طرشي بعنوان: أهمية استحداث صندوق ثروة سيادي لتنويع مصادر التمويل ومرافقة التحول الاقتصادي في الجزائر"
- ركز الباحثان على إلى إبراز أهمية إنشاء صندوق ثروة سيادي في الجزائر ليكون الرادع الرئيسي للصدمات الدورية الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط على المدى القريب والبعيد، من خلال دراسة أهداف وأنواع ومبررات إنشاء صناديق الثروة السيادية، و توصلت الدراسة الى ان عدم إنشاء صندوق ثروة سيادي يحمل الجزائر تكلفة ضياع الفرصة البديلة من أجل تحصيل عوائد إضافية وبخسارة مصادر تمويل متنوعة و مستدامة لتمويل الاقتصاد .

كما إقترحا نموذجا لصندوق ثروة سيادي خاص بالجزائر يدعى بصندوق الاستثمارات الخارجية الجزائري يتضمن الإطار القانوني والهيكل التنظيمي وإستراتيجية الاستثمار ومجال نشاط وموارد الصندوق الصندوق.

2.ماهية صندوق ضبط الايرادات الجزائري :

بداية من عام 2005 أصبح شائعاً استخدام مصطلح صناديق الثّروة السّيادية تعبيرا عن صناديق تملكها الحكومات وتخضع لرقابتها وتوجيهها نشأت من فوائض العملات الوطنيّة مكلفة بتسيير الأصول المالية طويلة الأجل بغية تحقيق أهداف معينة تخدم الاقتصاد ككل. وضمن هذه الصناديق نجد صندوق ضبط الايرادات الجزائري سنتطرق الى مفهومه وأهم جزئياته فيما يلي:

I.تعريف صندوق ضبط الايرادات الجزائري:

وفق للقانون رقم 2000-02 أمر رقم 09-01 أمر رقم 06-04 أنشأت الجزائر ثلاثة صناديق سيادية وهي كل من:
صندوق ضبط الايرادات الجزائري الذي تأسس بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 كصندوق استقرار يستمد موارده من الجباية البترولية بهدف تغطية العجز في الميزانية وتخفيض حجم المديونيّة؛
الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد الذي تم انشائه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة كصندوق ادخار للأجيال القادمة 2006 و كمصدر رئيس لتمويله نجد كل من الجباية البترولية وفائض الضمان الاجتماعي؛
الصندوق الوطني للاستثمار (البنك الوطني للتنمية سابقا BAD) الذي تأسس بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 كصندوق تنمية(البنك الجزائري للتنمية) مصدر ثروته من الخصخصة. (بوكابوس، 2013، صفحة 4،5)
كما سبق و أشرنا تمّ تأسيس الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في جوان2000، بموجب أحكام المادة 10 من القانون رقم 2000-2 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 يونيو سنة 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي حدّد نوع وأهداف ومجال الصندوق؛ حيث سجلت الجزائر ارتفاع محسوس في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال سنة 2000 ما نتج عنه فوائض مالية مُعتبرة ومن أجل استغلالها لجأت الى انشاء هذا الصندوق (يحي، 2016، صفحة 32) ليقوم بامتصاص الفائض من الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية، تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية ،تسديد وتسوية المديونية العامة للدولة بغية الحد منها وتخفيضها . (سعودي، 2019، صفحة 77)

يمكننا أن نعرفه بأنه:

"صندوق ينتمي الى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط الى حسابات التخصيص الخاص ، أهم ما يميز هذه الحسابات انها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة اي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ، كما أنها لاتخضع لرقابة السلطة التشريعية البرلمان". (الجريدة الرسمية وفقا للمادة 10 من قانون رقم2000-02، 2000)

II.أهم التعديلات التي أدخلت على صندوق ضبط الايرادات:

يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103 -302 بعنوان "صندوق ضبط الإيرادات" ويقيد هذا الحساب: " (الجريدة الرسمية وفقا للمادة 10 من قانون رقم2000-02، 2000، صفحة 07)

أولا: من جانب الإيرادات:

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ثانيا: من باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي .
- تخفيض الدين العمومي.

الرقابة على الصندوق يكون من طرف المفتشية العامة للمالية بحيث تودع الاحتياطات المالية للصندوق لدي بنك الجزائر في حساب خاص و تسجل كل العمليات المحاسبية الخاصة بالصندوق لدى حسابات الخزينة العمومية وزارة المالية هي الجهة المكلفة بإدارة الصندوق و الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف لهذا الحساب.

الجدول رقم (1):أهم التطورات في صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2017

الفترة:	أبرز التطورات:
2005-2000	-استخدام الصندوق في سداد الدّين العمومي، دون استخدامه في تمويل العجز الموازني بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتجاوزها للسّعر المرجعي المحدد من قبل وزارة المالية، و تسجيل فوائض سنوية هامة على مستوى الموازنة العامة للدّولة تم تحويلها إلى الصّندوق. -تراجع كبير في رصيد الصّندوق اثر انخفاض فائض الجباية البترولية سنة 2001 - 2004 إضافة مورد جديد للصندوق يتمثل في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لدعم عمليات الصّندوق الخاصة بالسّداد المسبق للمديونية العمومية الخارجية،
2009-2005	- 2006 استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايد من سنة لأخرى نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي الاستثماري -سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التّسديد المسبَق للمديونية العمومية الخارجية وتسديد تسبيقات بنك الجزائر الممنوحة للحكومة في فترات سابقة - لم تُسجّل أي عملية تسديد للدين العمومي خلال سنة 2009 2006 لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار لتمويل عجز رصيد الخزينة العمومية 2006-2008 تلقّى الصّندوق تحويلات مُعتبرة اثر استمرار ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و تحقيق الحكومة لفوائض مالية.
2010-2014	-تعديل أهداف الصندوق لتتماشى وبرنامج الانعاش الاقتصادي البرنامج الخماسي وتمويله. 2010-2014 تلقّى الصّندوق تحويلات مُعتبرة اثر استمرار ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية و تحقيق الحكومة لفوائض مالية.
2017-2014	2014 انهيار أسعار النفط في السوق العالمي إلى ما دون السعر المرجعي في الميزانية العامة للدولة 2016- محاولة ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الاقتصاد العمومي، وتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات خاصة بعد زيادة الاقتطاع من الصندوق لتمويل البرنامج الخماسي و والبرنامج التكميلي لدعم النمو. 2017 تسجيل رصيد سالب بالنسبة لصندوق ضبط الموارد

المصدر:من اعداد الباحثتان بالاعتماد على: (يحي، 2016، الصفحات 34-37)

وبالتالي من خلال الجدول السابق نستنتج أن مصادر تمويل الصندوق تتمثل في امتصاص فوائض القيم الجبائية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات و التي تفوق السعر المرجعي المسجل في قانون المالية إضافة الى تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بهدف الحد من المديونية الخارجية وسداد العجز في الميزانية العامة

للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية الذي يخل بتوازن الميزانية ، وكذلك تمويل عجز الخزينة و التصدي للصدمات الخارجية.

شهد الصندوق هذه التطورات وفق مجموعة تعديلات في النصوص القانونية من تعليمات و مراسيم أهمها مست وظائف الصندوق كالآتي:

- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 02- 67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 الموافق ل 06 فيفري 2002 حدد كيفية سير حساب التخصيص رقم 103-302 تحت اسم صندوق ضبط الموارد.
- المادة 02- 03 من القرار رقم 122 الصادر في 06 جوان 2002 من وزير المالية تعلق بكيفية سير الصندوق والذي يتعلق بتسديد الديون الداخلية والخارجية بتصنيف الايرادات والنفقات المنسوبة لحساب التخصيص مسبقا والتي حان آجال استحقاقها.
- اضافة تسبيقات بنك الجزائر من أجل تسيير الدين الخارجي بصدور المادة 66 من القانون 23- 22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 و المتضمن لقانون المالية 2004 ، و الذي ينص على تعديل المادة 10 من القانون 02 2000- 02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27 جوان 2000 و المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.
- تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار وفق المادة 25 من القانون 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي 2006 ، المرسوم التنفيذي رقم 06 – 397 المؤرخ في 20 شوال 1427 الموافق ل 12 نوفمبر 2006 والمعدل والمكمل للمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 02 – 67 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 الموافق ل 06 فيفري. (عيساني، 2018، صفحة 123)

III. تحليل وضعية صندوق ضبط الايرادات في الاقتصاد الجزائري :

صندوق ضبط الايرادات يمثل صندوق استقرار تملكه الحكومة الجزائرية وتسيره وزارة المالية لاعتباره حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يهدف الى تمويل عجز الخزينة العمومية، وتخفيض الدين العمومي من خلال الإيرادات النفطية التي تفوق ما تم تقديره في قانون المالية وليس لديه استثمارات محلية وخارجية. فيما يلي دراسة تحليلية لوضعية الصندوق .

الشكل رقم(1) :تطور وضعية رصيد صندوق ضبط الإيرادات

من 2000 إلى 2020 (الوحدة مليار دينار جزائري)

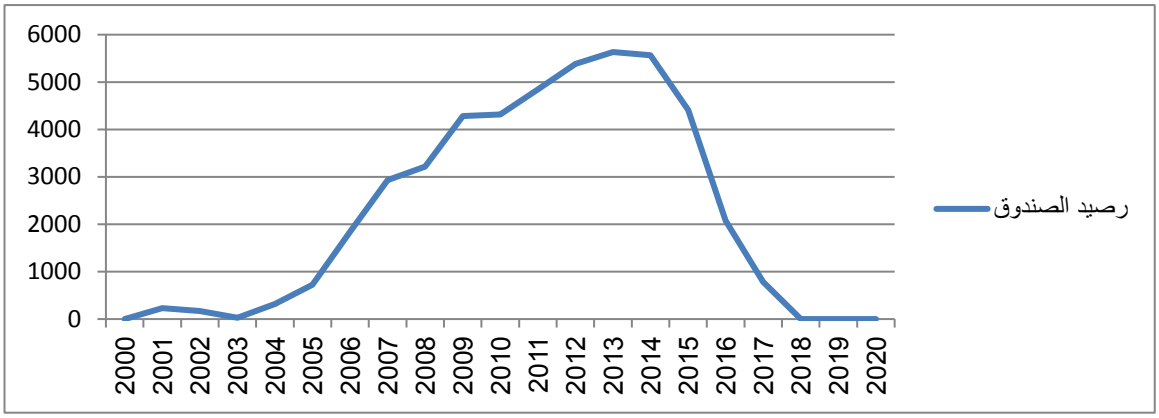

المصدر :من إعداد الباحثتان بالاعتماد على تقارير وزارة المالية.

يوضح المنحنى رصيد صندوق ضبط الايرادات حيث يمكن تمييز ثلاث مراحل تراوحت بين فترات نمو وانخفاض اذ كان رصيده متواضعاً خلال السنوات الاولى في مرحلة بداياته ،ليعرف بعدها ارتفاعاً واضحاً كمرحلة ثانية، الى غاية سنة 2013 تقريباً بلغ فيها أعلى رصيد بقيمة 5 مليار دينار جزائري وأكثر ،ليسجل بعدها تراجعا مستمراً سنة 2014 الى غاية نفاذ رصيده تماماً سنة 2017.

الشكل رقم (2):تطور فائض الجباية البترولية من 2000 إلى 2020 (الوحدة مليار دينار جزائري)

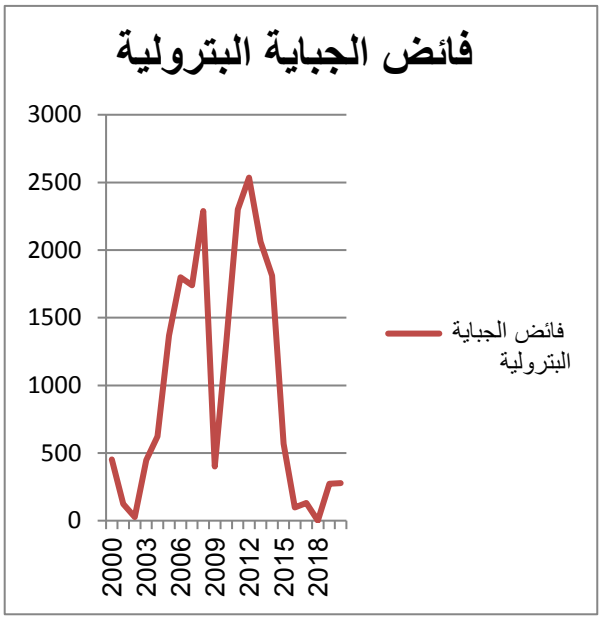

الشكل رقم (3):تطورات أسعار البترول من 2000إلى 2020 (الوحدة مليار دينار جزائري)

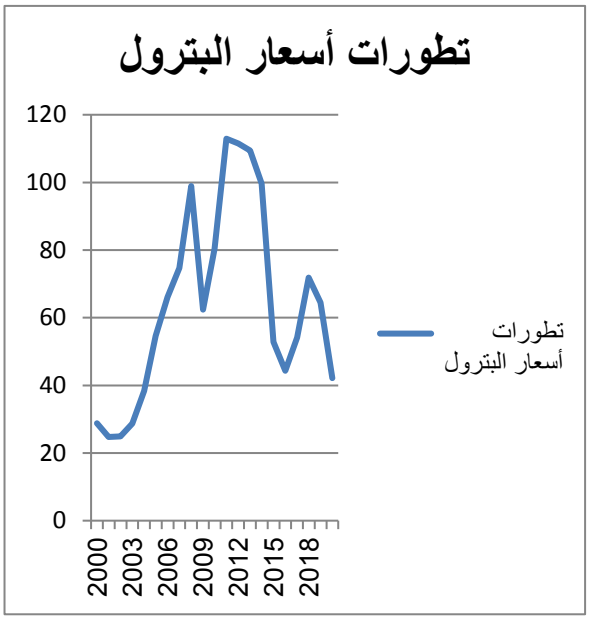

المصدر :من إعداد الباحثتان بالاعتماد على تقارير وزارة المالية. المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة.

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه تسجيلا متباينة بين انخفاض و ارتفاع في مستوياتهما، فمثلا خلال السنوات من 2002 الى 2007 سجلت اسعار البترول ارتفاعا بعد تزايد الطلب العالمي عليه عقب الاوضاع السياسية المتوترة التي شهدتها سنة 2001 ثم عادت الأسعار لتنخفض جراء الازمة العالمية سنة 2008 ولتعرف تزايدا بعدها عصفت به أزمة 2014 وتوالت تقلبات الاسعار و كذلك بالنسبة لفائض الجباية البترولية اذ يمكن أن نميز تشابه المنحنيين هذا

ما يوضح ارتباطهما ببعض بحيث أن ارتفاع الفائض في الصندوق يكون ناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والعكس.

الجدول رقم (2) :تطور متاحات وتوظيفات صندوق ضبط الإيرادات

من 2000 إلى 2020 : (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنة	المتاحات قبل الاقتطاع	سداد المديونية العامة	تسبيقات لبنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة	اقتطاعات الصندوق	الرصيد بعد الاقتطاع
2000	453.2	221.1	0	0	221.1	232.1
2001	356.0	184.5	0	0	184.5	171.5
2002	198.0	170.1	0	0	170.0	28.0
2003	746.9	156	0	0	156.0	320.9
2004	944.4	222.7	0	0	222.7	721.7
2005	2090.5	247.8	0	0	247.8	1842.7
2006	3640.7	618.1	0	91.5	709.7	2931.0
2007	4669.9	314.5	608	531.9	1454.4	3215.5
2008	5503.7	465.4	0	758.2	1223.6	4280.1
2009	4680.7	0	0	364.3	364.2	4316.5
2010	5634.8	0	0	791.9	792.0	4842.8
2011	7143.2	0	0	1761.5	1761.5	5381.7
2012	7917.0	0	0	2283.3	2283.2	5633.8
2013	7696.0	0	0	232.5	2132.5	5563.5
2014	7374.1	0	0	2965.7	2965.6	4408.5
2015	4978.5	0	0	2886.5	2886.5	2092.0
2016	2172.4	0	0	1387.9	1387.9	784.5
2017	915.4	0	0	784.45	915.4	0.0
2018	0.0	0	0	131.91	0.0	0.0
2019تقديرات	272.5	0	0	0	272.5	0.0
2020تقديرات	276.4	0	0	0	0.0	276.4

المصدر :من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير وزارة المالية لسنوات مختلفة

الجدول يبين مجموع الاقتطاعات أي توظيف الاموال التي سجلت عبر عدة سنوات والتي استهدفت الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية، من خلال سداد الدين العمومي خلال الفترة 2000 الى غاية 2005 و تغطية عجز الخزينة العمومية بداية من سنة 2006 ،نظرا لارتفاع موارد الصندوق، لتصطدم بعدها بمجموعة ازمات على غرار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أدت الى تراجع أسعار النفط ومنه تراجع المتاحات وما لبث أن تحسن الوضع قليلا خلال الفترة 2010 الى غاية 2013، ليتراجع مرة أخرى بفعل أزمة سنة 2014 مما انعكس سلبا على الجباية البترولية و مهد لبداية تدهور وضعية الصندوق لينفذ رصيده سنة 2017 ، وتم اقتطاع فائض القيمة كلياً سنة 2019 لتمويل عجز الخزينة، وبالتالي تعتبر موارد الصندوق غير مستقرة ولا يمكن الاعتماد عليها في بناء الاقتصاد الوطني.

- تصنيف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر حسب مؤشر لينابورغ ماديول:

مؤشر Linaburg-Maduell للشفافية هو وسيلة لتصنيف الشفافية فيما يتعلق بصناديق الثروة السيادية. تم تطويره سنة 2008 في معهد Sovereign Wealth Fund بواسطة Carl Linaburg و Michael Maduell. ومنذ ذلك الحين تم استخدامه في جميع أنحاء العالم من قبل صناديق الثروة السيادية في تقاريرها وبياناتها السنوية الرسمية ، كمعيار قياسي عالمي.

يعتمد هذا المؤشر على عشرة مبادئ أساسية تصور شفافية صناديق الثروة السيادية للجمهور. تضيف كل من المبادئ التالية نقطة واحدة من الشفافية إلى تصنيف المؤشر:

+1يقدم الصندوق التاريخ بما في ذلك سبب الإنشاء وأصول الثروة وهيكل الملكية الحكومية

+1يقدم الصندوق تقارير سنوية محدثة مدققة بشكل مستقل

+1يوفر الصندوق نسبة ملكية ممتلكات الشركة ، والمواقع الجغرافية للممتلكات

+1يوفر الصندوق إجمالي القيمة السوقية للمحفظة والعوائد وتعويضات الإدارة

+1يقدم إرشادات تتعلق بالمعايير الأخلاقية وسياسات الاستثمار والجهة المنفذة للمبادئ التوجيهية

+1يوفر الصندوق استراتيجيات وأهدافًا واضحة

+1إن أمكن ، يحدد الصندوق بوضوح الشركات التابعة ومعلومات الاتصال

+1إن أمكن ، يحدد الصندوق المديرين الخارجيين

+1يوفر الصندوق موقع الويب الخاص به

+1يوفر الصندوق عنوان موقع المكتب الرئيسي ومعلومات الاتصال مثل الهاتف والفاكس

الشكل رقم (4) : تصنيف صندوق ضبط الإيرادات الجزائري حسب مؤشر Linaburg-Maduell للشفافية

Source : (swf institute, 2021)

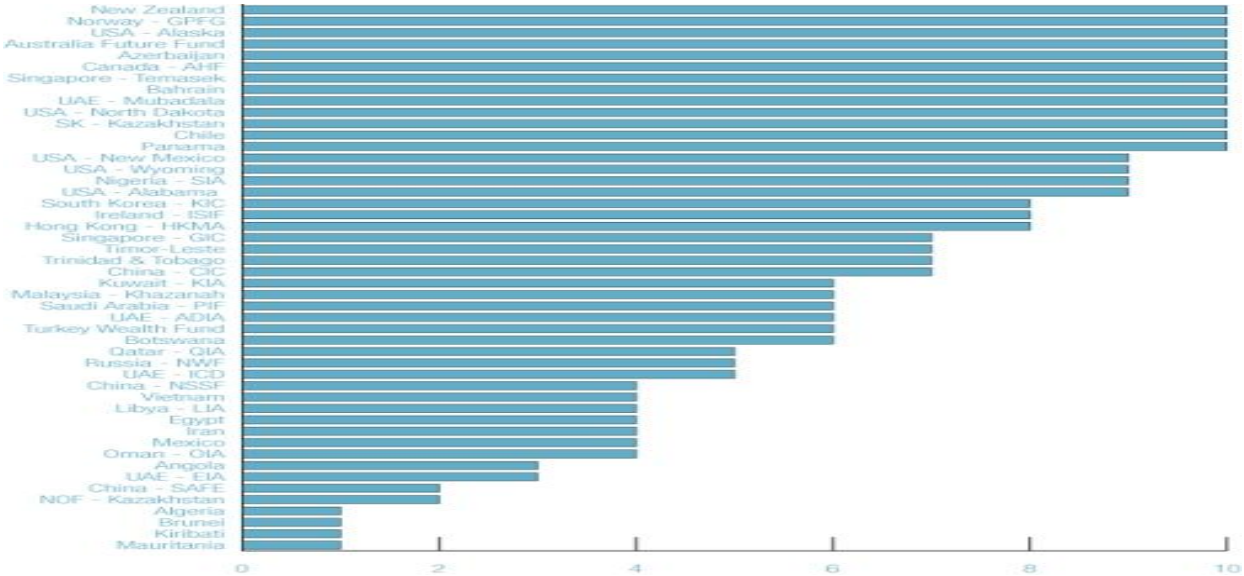

نلاحظ من خلال بيانات معهد صناديق الثروة السيادية لسنة 2021 ، ترتيب صناديق الثروة السيادية حسب مؤشر لينابورغ مادويل للشفافية حيث تحصل صندوق ضبط الإيرادات على نقطة واحدة 1 من أصل 10 نقاط ليحتل المراتب الاخيرة مع كل بروناي ، كروباتي و موريتانيا ليتربع على صدارة الترتيب كل من نيوزلندا (صندوق السوبر النيوزيلندي NZ) النرويج (GPFG صندوق الثروة السيادية) ، و صندوق الثروة السيادية في الولايات المتحدة (مؤسسة صندوق ألاسكا الدائم APFC)

و بالنظر إلى ترتيب صندوق ضبط الإيرادات فإن معظم المعلومات غائبة والتي تتكون منها معايير التصنيف في هذا المؤشر حول الشفافية و الإفصاح وبالتالي يمكن القول أن هاته المعلومات المقدمة حول الصندوق ضعيفة غير دقيقة وليست دورية ومفصلة قد تنشر سنويا كحوصلة إجمالية اضافة الى غياب موقع الكتروني خاص به .

- أهمية صندوق ضبط الايرادات في الاقلاع الاقتصادي وامكانية الاستغناء:

صندوق ضبط الايرادات الجزائري لعب دورا مهماً في تخفيض حجم الدين العمومي وتمويل عجز الخزينة العمومية لكن كونه يعتمد على مصدر تمويل وحيد يتمثل في فوائض الجباية البترولية التي تتحدد بفعل سعر النفط المتغير وفق قوى العرض و الطلب هذا ما يجعله عرضة للاختلالات الهيكلية ،كما تآكلت موارده المالية وذلك منعه من أن يكون أداة استقرار ودعم للاقتصاد الوطني في ظل الصدمات وأثرها على الاقتصاد الوطني.

فللحكم على مدى أهمية صندوق ضبط الايرادات في الاقلاع الاقتصادي ومستقبله لابد من بتحديد مجموعة خطوط عريضة تضم تحليل كل منمستقبل قطاع الهيدروكربونات وكذلك سعر النفط ، اختلالات موازنة الدولة وهو و تحليل الوضع الاقتصادي العالمي وتأثيره على الاقتصاد الجزائري. (Hadj Moussa, 2021, p. 29)

تعتبر سنة 2017 سنة عويصة على صندوق ضبط الايرادات و على وضعية الجزائر المالية عامة حيث وصلت موارده الى حدودها الدنيا بفعل تزايد الاقتطاعات منه و تراجع اسعار النفط ، هذه الموارد بلغت الحد الأدنى للرصيد

المقدر بقيمة 740 مليار دينار حيث ألغى قانون المالية لنفس العام الحد الأدنى الإلزامي لرصيد الصندوق، لكي يمكن الاستمرار في تمويل عجز الخزينة.

موارد صندوق ضبط الإيرادات تتأتى من وجود فارق بين السعر المرجعي والسعر التسويقي لبرميل النفط حيث يباع فعليا وبالتالي يوجه هذا الفائض الى الصندوق من أجل سد العجز وتبرير النفقات و الإجراءات التي لم ترد في قانون المالية ،ففي سنة 2022 مثلا :تم رفع منح أصحاب عقود ما قبل التشغيل و عمال الشبكة الاجتماعية ورفع النقطة الاستدلالية في قطاع الوظيف العمومي و عقود الإدماج إضافة الى رفع معاشات المتقاعدين.

وهذا ما جاء في لقاء سابق أمام المجلس الشعبي الوطني على لسان وزير المالية " إبراهيم جمال كسالي " حيث أكد أن الحكومة لن تلجأ إلى التمويل الخارجي لتغطية العجز المتوقع في ميزانية 2023 حيث تم تقدير أن عجز الميزانية سيكون 4092.3 مليار دينار جزائري لسنة 2022 سينتقل إلى عجز متوسط قدره 5720 مليار دينار جزائري 2023-2025.اذ سيتم الاعتماد على التمويل الداخلي من خلال السوق المالية وتطوير أدوات التمويل البنكي و كذلك من الموارد المتوقع تسجيلها بمقدار 2300 مليار دينار جزائري سيتم استغلالها في سد العجز بالاضافة الى فوائض الجباية البترولية المتوقع تحقيقها في 2023 . (وكالة الاناضول، 2022).

لتبقى صناديق الثروة السيادية بمثل الأهمية التي وجدت من أجلها في البداية لابد من تعزيز إطار الاستثمار وتحسين البيانات والإفصاح من خلال تحديد مجال عمل شامل يحكم جميع أشكال الاستثمار الحكومي بدءًا من المؤسسات التي تدير الاحتياطيات الدولية إلى البنوك المملوكة للحكومة والمؤسسات غير المالية. لكي يكون لصناديق الثروة السيادية مستقبل آمن ، فيجب على الحكومات المحلية والمضيفة أن تتناول بشكل شامل القضايا الأوسع المرتبطة بتدفقات رأس المال والاستثمارات الدولية من قبل الحكومات ، كأن يحدد هذا النشاط في معاهدة استثمار دولية تخضع لنهج تحكمه المعايير التي تحكم سلوك ومعالجة الاستثمارات الحكومية.(Balding, 2012) كما ينبغي تصميم صندوق الثروة السيادية من خلال الجمع بين مبادئ الشفافية والحوكمة السليمة والتقاسم المباشر للمنافع مع ضمان القيود الفعالة على المديرين التنفيذيين وسيادة القانون و مكافحة الفساد لتحقيق نتائج إيجابية و الحفاظ على ثروة الموارد الطبيعية في البلدان النامية الغنية بالموارد .(Sanchez & Lamchek, 2023)

IV.الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن صندوق ضبط الايرادات يمثل حساباً خاصاً من حسابات الخزينة العمومية عانى من توالي الصدمات النفطية و هذا راجع لطبيعة موارده التي تمثل الفرق بين أسعار المحروقات و السعر المرجعي المقدر في قوانين المالية أي فائض الجباية البترولية والتي تحول الى تمويل عجز الموازنة العمومية و تخفيض حجم المديونية الخارجية ، إلا أننا لا نغفل عن التأخر الملحوظ في دوره لدعم الاقلاع الاقتصادي و عن مدى أهمية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وأنه لايزال ضمن حسابات الحكومة و لن يتم الاستغناء عنه و يمكن أن يتم انعاشه وتعديله بما يضمن استدامة تمويله للاقتصاد الجزائري، لكن مع غياب الشفافية وغياب المعلومات المتعلقة بأصوله وتشغيله وإدارته. لا يمكن الجزم بخصوص دور الصندوق الحالي أو مستقبله.

وقد توصلنا الى مجموعة نتائج وتوصيات كانت كالتالي:

نتائج الدراسة:

- صندوق ضبط الايرادات عبارة عن صندوق استقرار يتمثل نشاطه في تمويل الدين العام و كذا تمويل عجز الخزينة العمومية .
- ادارة وتسيير صندوق FRR تعود الى وزارة المالية و الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف لهذا الحساب ؛ صندوق ضبط الإيرادات في لجزائر يعاني من عدة نقائص و يحتاج الى جملة من الاصلاحات لغياب معايير الحوكمة و الشفافية.
- موارد الصندوق مرتبطة بتقلبات اسعار البترول ومنه ارتفاع الجباية البترولية بحيث أن ارتفاع الفائض في الصندوق يكون ناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والعكس.
- تسيير صندوق ضبط الإيرادات لا يخضع للرقابة و المساءلة باعتباره حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية التي لا تخضع لرقابة البرلمان بل له رقابة غير مستقلة على الصندوق من طرف المفتشية العامة للمالية .
- الصندوق في شكله الحالي بعيد كل البعد عن مجال الشفافية و الإفصاح لغياب تقارير دورية مفصلة عن موارده و استخداماته.
- فكرة استثمار إيرادات الصندوق النفطية وتحديد استراتيجية طويلة الأجل لإدارة نشاطه لا تزال غائبة ما يجعل الاقتصاد حبيس مخاوف المورد الناضب.

التوصيات:

- ضرورة العمل على تعديل وتطوير حوكمة وأهداف وكيفية تسيير صندوق ضبط الموارد بشكل يجعله يستعيد مكانته في تمويل العجز و الحد من تقلبات اسعار النفط.
- الصندوق السيادي له مبادئ رقابية يجب احترامها بالاضافة الى اجبارية النشر الدوري و الافصاح عن تقارير سنوية مفصلة ودقيقة يمكن من خلالها الاطلاع على أهم التطورات الحاصلة.
- لابد من الاعتماد على صندوق ضبط الموارد كمصدر متجدد للإيرادات وأن لا يبقى مجرد صندوق لتغطية العجز في الخزينة بما يضمن مستقبل الأجيال القادمة ويكون ذلك باستغلال الفوائض و استثمارها من أجل تحقيق عوائد.
- الاحتفاظ ب مواردة الصندوق المالية في شكل سيولة نقدية جعلها عرضة الى تدهور قيمتها المالية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.
- ضرورة استثمار الفوائض المالية مع مراعاة العوائد والتكاليف والمخاطر لتنويع العائدات والاستغناء عن الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات.

-لابد من طرح نسخة جديدة من صندوق ضبط الايرادات دون التخلي عنه يتم فيها تحديد مقدار الفوائض التي توفر لاستخداماته، وما يفوق يتم استغلاله بما يخدم الاقتصاد الوطني.

V.الهوامش والإحالات:

- Andrew ROZANOV .(2005) .Who holds the wealth of nations ؟*State Street Global Advisors*. ،
- Balding, C. (2012, 02). *The Future for Sovereign Wealth Funds.* Retrieved from peterson institute for intenationtional economics: https://www.piie.com/publications/chapters_preview/4983/08iie4983.pdf
- Emerson M. Sanchez و ،Jayson S Lamchek .(2023) .Creating a sovereign wealth fund in a corruption-riddled country:Energizing transparency and sound governance with direct benefit-sharing .*Elsevier*.11-1 ،
- Hadj Moussa, N. (2021). Fonds de régulation des recettes algérienne entre nécessité et gaspillage des ressources rares de l'État(2000-2020). *la performance économique , 04* (03), 19-35.
- swf institute. (2021, 1 4). *lmti middle eastern sovereign funds reduce reporting transparency*. Retrieved 12 21, 2022, from www.swfinstitute.org: https://www.swfinstitute.org/news/85520/lmti-middle-eastern-sovereign-funds-reduce-reporting-transparency
- الجريدة الرسمية وفقا للمادة 10 من قانون رقم2000-02. (27 08، 2000). قانون المالية التكميلي. المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421. الجريدة الرسمية.
- العارم عيساني. (2018). دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015 . شعاع للدراسات الاقتصادية (03).
- عبد الصمد سعودي. (2019). دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018). دراسات اقتصادية ، 06 (02)، 62-85.
- مريم بوكابوس. (2013). الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية – دراسة حالة الجزائر. ، مجلة دراسات ،العدد الاقتصادي ، 04 (02).
- نبيل بوفليح. (2011/2010). " دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية –الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر". الجزائر، تخصص نقود ومالية: جامعة الجزائر3.

- هاجر يحي. (2016). سياسات ترشيد دور صناديق الثّروة السّيادية، دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية ، 6 (11)، 7-44.

- وكالة الاناضول. (16 12، 2022). دلالات اعتماد الجزائر أكبر موازنة في تاريخها (تقرير). تم الاسترداد من www.aa.com: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A